مالك وهو ان الاعراب لفظي اثر مخصوص في اخر الكلمة هو نفس الضمة وما ناب عنها وعلى هذا القياس
وعلم من قوله في الاسماء والجزم فيها اختصاص الجزم بالافعال ومن قوله في الافعال او الخفض فيها
اختصاص الخفض بالاسماء وذلك ان الجزم خفيف والفعل ثقيل لانه يدل على الحدث والزمان فاعطي
الخفيف للثقيل ليعتدلا والخفض ثقيل والاسماء خفيفة فاعطي الثقيل للخفيف ليعتدلا وعلم من تكريره
الرفع والنصب مع الاسماء والافعال اشتراكهما بينهما والله اعلم ف وقال في شرحه ولما اجمل في
اربعة فصله ليرسخ عند المتعلم لان علمين خير من علم موضع واحد فقال رفع بحركة او بحرف
وقدمه لعدم استغناء الكلام عنه وهو على طريق المصر تغيير مخصوص علامته الضمة وما ناب
عنها او على طريق ابن مالك اثر مخصوص هو نفس الضمة وما ناب عنها سمي بذلك لارتفاع الشفة
السفلى عند التلفظ بعلامته او به نفسه ونصب بحركة او بحرف او بحذفه واتبعه للرفع اشتراك
الاسم والفعل فيه ولانه يدخل العمد كاسم ان وخبر كان ولان عامله قد يكون فعلا والعمل له بالاصالة فيكون
معموله اصلا بالنسبة الى المجرور وهو على طريق المصر تغيير مخصوص علامته الفتحة وما ناب عنها واما
على طريق ابن مالك فهو نفس الفتحة وما ناب عنها سمي بذلك لانتصاب الشفتين على حالهما عند التلفظ
به او بعلامته وقال في نظيره ونصب الخ الاولى في تقسيم الكل الى جزئياته العطف باو وعبارة ازي
المناسب ان يعطف باو او بها مقرونة بإمّا فيقول او نصب الخ او يقول اما رفع واما نصب الخ لان او تقع
بالانفصال وعدم الاجتماع ثم قال فيه وخفض بحركة او بحرف اتبعه للنصب لاختصاصه
بالاشرف ويقال له الجر ايضا وهو على طريق المصر تغيير مخصوص علامته الكسرة وما ناب عنها
وسمي بذلك لانجرار الشفة السفلى عند التلفظ بعلامته او به نفسه ولان عامله يجر معنى الفعل
الى الاسم في الجملة وجزم بسكون او بحذف وهو على طريق المصر تغيير مخصوص علامته السكون وما ناب عنه
على طريق ابن مالك اثر ظاهر او مقدر هو نفس السكون وما ناب عنه وسمي بذلك لان الجزم بمعنى القطع
والحرف المجزوم كانه القطع لحركته او للحرف تنبيه ان الاول هذه الاسماء الاربعة عند البصريين مختصة
بحركات الاعراب لا تطلق على غيرها واما الضم والفتح والكسر والسكون كما اشرنا اليه اولا فباب في عبارات
البصريين بالانقع الا على حركات غير اعرابية بنائية كانت كضمة حيث او لا كضمة قاف قبل مع القرينة
تطلق على حركات الاعراب ايضا فالبصريون يسمون ما كان محركا بضمة وهو معرب مرفوعا ونفس
الحركة رفعا وما كان محركا بضمة وهو مبني مضموما ونفس الحركة ضما نحو جاء الرجل فالرجل وما كان
محركا بالفتحة وهو معرب منصوبا ونفس الحركة نصبا وما كان محركا بالفتحة وهو مبني مفتوحا
والحركة فتحا نحو رايت الرجل لا رجل عندنا وما كان محركا بكسرة وهو معرب مجرورا ونفس الحركة جرا
وما كان محركا بكسرة وهو مبني مكسورا ونفس الحركة كسرا والسكون من القاب الاعراب كما ان

الوقف

10

الوقف من القاب البناء وهذا بالنسبة للافعال وان دخلها الجزم نحو لم يضرب سموه سكونا وان دخلها
شبهه سموه وقفا نحو اضرب الشارح في هذه التفرقة انما وضعت للاختصار قال عبد القاهر الجرجاني
في شرح ايضاح ابي علي كما نقله عنه الشهاب الحلبي لانهم لو قالوا مضموم ضمة اعراب او مضموم
ضمة بناء لطال الكلام وكذا مفتوح فتحة اعراب الى اخر الالقاب ووجه تخصيص الرفع وما ذكر
معه بالاعراب ان الاعراب اشرف من البناء وفي لفظ الرفع تنبيه على هذا فاعطي احسن الالقاب
لارفع الشيئين واما الكوفيون فيطلقون القاب احد النوعين على الاخر مطلقا **قوله** فللا
الخ اي اذا سالت عن تفصيلها فللاسماء الخ وقوله فللاسماء وللافعال على تقدير مضاف اي
لجنس الاسماء وجنس الافعال وانما قلنا ذلك لانه لا يصح ان تكون ال للعهد ولا للاستغراق ف وقال في
شرحه ولما ذكرها جملة باعتبار محلها شرع في تفصيله لانه المقصود ثم بالافادة اولا وبالذات
حتى كانه قال لا يدخل الاعراب من تلك الاقسام الا نوعين فقال للجنس الاسماء ولو عبئة من ذلك
المذكور من الاقسام الاربعة وهو خبر مقدم على المبتدا او ما عطف عليه وهو الرفع قال السعد وغيره
يجوز ان يكنى باسم الاشارة الموضوع للواحد عن اشياء كثيرة باعتبار كونها في تاويل ما ذكر وما تقدم
كما يكنى عن افعال كثيرة بلفظ فعل لقصد الاختصار كما تقول للرجل نعم ما فعلت وقد ذكر افعالا كثيرة
وقصصا طويلة كما تقول لهما احسنت ذلك وقد يقع مثل هذا في الضمير الا انه في الاشارة اكثر واشهر
قوله والجزم فيها والمال يدخل الجزم على الاسماء لانها لا يفيدها الدخوله معنى لان الاسماء خفيفة
والجزم خفيف والتخفيف حاصل بالاسماء فتحصيل الحاصل محال لا ينبغي قال ابو موسى رحمه الله
وانفرد الاسم بالخفض لكون عامله لا يفيد معنى الا فيه ويفهم منه انفراد الفعل بالجزم يريد ان عامل الجزم
ايضا لا يفيد معنى الا فيه وقيل انما امتنع دخول الجزم على الاسماء لانه يؤدي الى حذف الحركة من اجل
الجازم فيسكن الحرف فيجتمع مع التنوين فيحذف الساكن لالتقاء الساكنين فذلك اخلال بالاسم وقيل انما امتنع
دخول الجزم في الاسماء لان الاسم اذا كان محدثا عنه او مخبرا عنه وجب له الرفع وان كان داخلا في حرف غيره وجب
له النصب واذا كان مضافا اليه وجب له الخفض فليس في الاسماء ما يوجب الرفع الا كون الاسم مخبرا عنه
او محدثا عنه واما يوجب النصب الا كونه داخلا في حرف غيره واما يوجب الخفض الا الاضافة والمعنى الذي
يوجب الجزم غير موجود في الاسماء وقال في شرحه والجزم فيتصور دخوله في نوعها الخفة وخفتها
فيؤدي للطيش ولغة العرب موضوعة على الاحكام والرصانة ولانه لو دخلها لادى وجوده الى عدمه
وما ادى وجوده الى عدمه كان باطلا وذلك لان المنون منها ان جزم التقى فيه ساكنان الحرف المجزوم والتنوين
فيحرك الساكن الاول فيزول الجزم فقد ادى وجوده الى عدمه وغير المنون محمول عليه طردا وفيه نظر لجريان تقدير
سكونه كما ان الخفض والحق ان امتناعهما فيهما لامتناع لحوق عامله لهما كما لا يلتبس **قوله** وللافعال من ذلك قال في

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)